



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

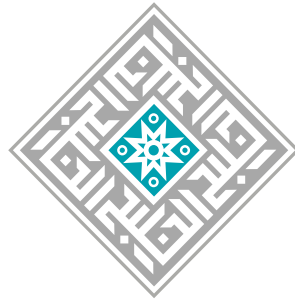
ما بين زيارتين: الصين وإدارة بوصلة توازنات النظام الدولي كيف تحولت بكين إلى مركز التحكم في التحولات الجيوسياسية الراهنة؟

د. عبد الرزاق غراف
باحث أول
مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge For All



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



على خطى الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبعد ثلاثة أيام من زيارة الأخير لبكين، حط الرحال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في العاصمة الصينية، في زيارة هي الثانية خلال أشهر، بعد تلك التي تضمنها استعراض عسكري ضخم الخريف الماضي، والتي أثارت يومها غضبًا أمريكيًا مبطنًا عبّر عنه الرئيس الأمريكي يومها بقوله «إنهم يتآمرون علينا»، الزيارتان تأتيان في وقت يدخل فيه النظام الدولي مرحلة متقدمة من «عدم اليقين الاستراتيجي»، تعكس ضمنيًا ما يشوب المراحل الانتقالية من ضبابية، ضبابية عادة ما تجسّد السمة الرئيسية للتحوّل من نمط معين للنظام الدولي إلى آخر، والتي لا تحمل محددات قطعية فيما يتعلق بقوة كبرى دون غيرها على حسم مجال التنافس والتحكم في مخرجاته، فكل الملفات المشكّلة لساحات التنافس في وقتنا الراهن تعدّ معلقة النتائج مؤجلة الحسم، بداية بأوكرانيا وليس نهاية بإيران وبينهما ملفات جيوسياسية وجيواقتصادية وجيوأمنية كثيرة، وهو ما يحمل جملة من الأسئلة حول ما الذي دار تحديداً في بكين؟ ولماذا بكين دون غيرها؟ وهل فعلاً نحن بصدد إعادة توزيع لمراكز الثقل العالمي على النحو الذي لم تعد من خلاله واشنطن الأمر النهائي؟ وعلى النحو الذي فقدت من خلاله واشنطن شيئاً من القدرة على ضبط الإيقاع بمفردها؟ وما الذي تريده واشنطن من بكين في هذا الوقت؟ وما قدرة بكين على فرض خطوطها الحمراء على واشنطن وبخاصة فيما تعلق بتايوان؟ وهل يدخل ذلك ضمن إعادة صياغة التوجهات الاستراتيجية الكبرى لكلا البلدين على النحو الذي يدفع نحو إعادة هندسة التوازنات الدولية الراهنة؟ أم أنها مجرد تفاهات تكتيكية ستنتهي بنهاية مسباتها؟، في مقابل ذلك ما أسباب زيارة بوتين المفاجئة لبكين؟ وهل للأمر علاقة بزيارة ترامب؟ والأهم من كل هذا كيف ستدير بكين هذه التناقضات؟ وهي التي تجمعها مصالح تجارية ضخمة مع الولايات المتحدة، في مقابل شراكة استراتيجية متنامية مع موسكو، حيث يجمعهما تصاعد جموعهما في الدفع نحو ولادة نظام دولي أكثر تعددية وأقل أحادية، هي كلها أسئلة سنتطرق لها ضمناً خلال هذه الورقة عبر تحليل أبعاد زيارتي الرئيسين الأمريكي والروسي للصين، وما هو مععلن من تفاهات، والمنتظر من مخرجات، وانعكاساتها على أهم ملفات التنافس الدولي الراهن.

”

الزيارتان تأتيان في وقت يدخل فيه النظام الدولي مرحلة متقدمة من عدم اليقين الاستراتيجي

“

ملفات عالقة: الصين حاجة للطرفين/ حاجة لروسيا المتعثرة في أوكرانيا وحاجة لأمريكا المتعثرة في إيران

ضمناً كثيرة هي الملفات التي بإمكان الصين أن تلعب فيها دورًا بارزاً، بداية بأوكرانيا رغم فشل العرض الصيني للوساطة فيها، إلا أن الدور الصيني ظل فاعلاً وهي التي كانت البديل الحتمي أمام الاقتصاد الروسي من أجل الالتفاف





على العقوبات الغربية، خاصة فيما تعلق بصادرات الطاقة الروسية، أمر لم يكن بدون ثمن بالنسبة لروسيا، حيث تصاعدت المشروعية الصينية في ظل غياب التوازن بين اقتصاد البلدين، وكان من صور ذلك تراجع النفوذ التقليدي الروسي في آسيا الوسطى لصالح الصين، وفتح الباب أمام استثمارات صينية في قطاعات روسية ظلت لأمد قريب تعتبر من أسرار الأمن القومي الروسي كقطاع المواصلات، إلا أنها في الأخير ظلت تنازلات الضرورة، ومن جهة أخرى تعلم الصين أن نتائج الحرب في أوكرانيا ستنعكس حتما على طموحها المتعاضم من أجل إعادة تايوان للوطن الأم، ومنه فإن كل نجاح غربي في إفشال الجهد الحربي الروسي في أوكرانيا، يعد ضمينا رسالة مبطنة للصين في حال ما أقدمت الأخيرة على أي عمل عسكري ضد الجزيرة المتمردة على سلطانها من قرابة الثمانية عقود.

في ظل هذه المعطيات كانت الصين أمام حسابات دقيقة ومعقدة، للموازنة بين شراكتها الاستراتيجية المتنامية مع روسيا، وبين مصالحها الاقتصادية الضخمة مع الغرب، وكان على الصين في هذا الإطار اتخاذ مسار لا يسمح للاقتصاد الروسي بالانهيار ولا بالجهد الحربي الروسي في أوكرانيا بالخروج بدون مكاسب على الأرض، ومن جهة أخرى أن تراعي للبراغماتية كبير الاهتمام كون النصيب الأوفر من تبادلها التجاري الذي يعزز قوة تمددها الناعم مرتبط بالغرب والولايات المتحدة على رأس ذلك، حيث ظل هذا التوازن قائما طيلة سنوات إدارة جون بايدن.

”

**كانت الصين أمام
حسابات دقيقة ومعقدة
للموازنة بين شراكتها
الاستراتيجية المتنامية
مع روسيا وبين
مصالحها الاقتصادية
الضخمة مع الغرب**

“

مجيء إدارة دونالد ترامب أعادت ضبط الكثير من المحددات، فالجموح الأمريكي لدعم أوكرانيا تراجع بشكل حاد، ومعها تصاعدت التفاهات الأمريكية / الروسية التي توجت بقيمة الأسكا، رغم هشاشة ما تم التوصل إليه لاحقا في جهود تقريب وجهات النظر حول معالم التسوية في أوكرانيا، في مقابل ذلك تزايدت الشكوك حول مستقبل العلاقات العابرة للأطلسي وشركاء الولايات المتحدة، الذين نالهم نصيب وافر من حزمة الرسوم الجمركية وازدادت تكلفة عضويتهم في الناتو، هذه المعطيات خلقت واقعا جديدا في إدارة حدود التوافق والتباين مع الشركاء والمنافسين على حد سواء، انطلاقا من المنظور الانعزالي الحمائي الذي يجسد جوهر الإدراك الاستراتيجي للإدارة الأمريكية الراهنة.

لم تكن الصين غائبة عن هذا الإدراك، فتوهج الحرب التجارية وتوسعها لنطاقات أوسع كان أمرا متوقعا، بالنظر للخطاب الرسمي لإدارة ترامب أو بالعودة لسلوك الرئيس في عهده الأولى، وهو ما أثبتته الأحداث مع تجاوز الرسوم الجمركية حاجز ١٢٠% على السلع الصينية، غير أن امتلاك الصين قوة الردع عبر قدرة الرد بالمثل خلق معادلة صفرية مفادها «نغرق معا أو نعيش معا»، على النحو الذي أعاد ضبط السلوك الأمريكي، كون التصعيد في الحرب التجارية وبقدر ما سيلحقه بالصين من تكاليف، فإن الاقتصاد الأمريكي ليس بمنأى





عن ارتدادات ذلك، أجبر هذا الوضع الرئيس الأمريكي للذهاب إلى قمة كوريا راغبا في تهدئة العلاقات الثنائية وتسقيف المطالب الأمريكية، غير أن التدخل الأمريكي في فنزويلا ومحاولة الإدارة الأمريكية احتواء النفوذ الصيني ليس في فنزويلا فحسب، بل في كامل أمريكا الجنوبية، وهي استراتيجية أمريكية قديمة مرتبطة بعقيدة الآباء المؤسسين ومبدأ مونرو «أمريكا للأمريكيين»، هذه الخطوة الأمريكية كانت قد أدخلت العلاقات الصينية / الأمريكية في مستوى متقدم من عدم اليقين الاستراتيجي، وأزمة ثقة بين الطرفين، أزمة ثقة تضاعفت بعد إعلان الولايات المتحدة وإسرائيل الحرب على إيران، وحديث الرئيس الأمريكي الصريح عن الرغبة في الهيمنة على النفط الإيراني، وإعادة شركات البترول الأمريكية للسوق الإيراني أسوة بما حدث في فنزويلا، والهدف مرة أخرى خنق الاقتصاد الصيني، ومع ظهور بواذر القصور الاستراتيجي الأمريكي في التنبؤ بمسارات الحرب وحدود الصمود الإيراني، كان لابد على الأمريكيين مضطرين لا مخيرين فتح مسارات جديدة، وقمة بكين جزء من ذلك، لاحتواء تداعيات الحرب الإقليمية والدولية وبخاصة مع تصاعد تأثير الإغلاق الإيراني لمضيق هرمز على الاقتصاد الدولي، حيث تشير بعض التقارير إلى أن خسائر الأخير منذ بداية الإغلاق قد ناهزت حسب عديد المصادر التريليون دولار، وهو حجم هائل بالنظر لوضع الاقتصاد الدولي الذي دخل في سلسلة من الأزمات بداية بالأزمة المالية العالمية ثم أزمة كورونا إلى تداعيات الحرب في أوكرانيا وأخيرا وليس آخرا الحرب على إيران وتداعياتها.

حدود التأثير الصيني على إيران تكتيكي لا استراتيجي والأهم أنه ليس بدون ثمن؟

في جوهر الإدراك الصيني تعلم الأخيرة أنها أحد أهم المستهدفين من وراء حرب أمريكا على إيران، فقبل الحرب كانت الولايات المتحدة تسعى إلى تجفيف مصادر إمدادات النفط نحو الاقتصاد الصيني العملاق، المرتهن بشكل كبير لإمدادات الخارج، رغم ما يمتلكه من بدائل وفي مقدمتها قدرة ضخمة على التخزين، وبعد نجاح ذلك في التضييق على النفوذ الصيني في بنما، ولاحقا في فنزويلا بعد الإطاحة بشافيز وعودة عمالقة النفط الأمريكيين إلى السوق الفنزويلية، سعت الولايات المتحدة إلى استنساخ هذا النموذج على إيران، حيث كان ذلك أحد أهداف الولايات المتحدة في الحرب، عبر خلق واقع سياسي جديد للشركات النفطية الأمريكية أقرب للوضع الذي ساد خمسينات القرن الماضي بعد الإطاحة بمصدق، ومن هنا كانت الحاجة الأمريكية تمر عبر إحداث تغيير داخل النظام الإيراني قريبا لما حدث في فنزويلا، أو حتى إسقاطه إن دعت الحاجة لذلك بسرعة وبأقل تكلفة، بعيدا عن التورط في حرب استنزاف طويلة المدى، كانت الولايات المتحدة جربتها سابقا في أفغانستان والعراق وقبلهما فيتنام واستيقنت مخاطرها الاستراتيجية في عالم متغير.

”
**لابد على الأمريكيين
 مضطرين لا مخيرين فتح
 مسارات جديدة لاحتواء
 تداعيات الحرب الإقليمية
 والدولية وبخاصة مع
 تصاعد تأثير الإغلاق
 الإيراني لمضيق هرمز
 على الاقتصاد الدولي**

“





غير أن ليس كل ما يبتغى يتم إدراكه خصوصاً إذا صاحب ذلك أهداف وهمية غير حاسمة، فقد جرت الرياح بما لا تشتهي السفن الإدارية الأمريكية، بل إن تطورات أحداث الحرب وتجاوز النظام الإيراني للصدمة الأولى بعد تصفية جل القيادة السياسية والعسكرية وعلى رأسهم المرشد، والعجز الأمريكي / الإسرائيلي المزدوج في تفعيل ما كان معولاً من خطط بديلة، سواء ما تعلق بتحريك ورقة الأكراد وتأليب الداخل الإيراني، أو إنزال قوات برية، أو الضغط الاقتصادي عبر الحصار الكلي، وضرب البنية التحتية، هي كلها أوراق أثبتت محدودية فعاليتها أقلها لغاية الآن، والأهم أنها أثبتت قصور الرؤية الأمريكية في توقع حدود الصمود الإيراني منها.

دفع هذا المأزق الأمريكي إلى تنازلات لم تكن في الحسبان، لم تكن لها أي بوادر عشية بداية الحرب، تنازلات صبت في صالح الصين بدون أي تنازل صيني مقابل، فالإدارة الأمريكية وتحت وطأة الإغلاق الإيراني لمضيق هرمز والذي أثبتت فعالية فاجأت الإيرانيين أنفسهم، وتحت ضغط حتمية التخفيف من مخاوف سوق الطاقة الدولي، والأهم مخاوف الداخل الأمريكي وحاجة الإدارة لطمأنة المواطن الأمريكي، في ظل هذا الوضع اضطرت لإعفاء الكثير من الشركات الصينية من عقوبات استيراد النفط الإيراني الرخيص، طمعاً في تحصيل ضغط صيني على القيادة الجديدة في إيران، قد يُفضي إلى مرونة أكبر من الإيرانيين في المفاوضات الجارية بوساطة باكستانية.

ومرة أخرى أثبتت الإدارة الأمريكية عقم إدراكها الاستراتيجي، فلا الصينيون أبدوا استعجالاً نحو ما يبتغيه الأمريكيون، في حين زاد ذلك من صلابة الموقف الإيراني في المفاوضات، وهو الذي تفاجأ بحدود فعالية تأثير هرمز على مجريات الحرب، الساخنة منها والباردة على حد سواء، بل إن مكاسب الإيرانيين تضاعفت، مستفيدين من التسهيلات الأمريكية لزبائن النفط الإيراني، والصين والهند في مقدمة ذلك، حيث تشير بعض التقارير أن مداخيل إيران خلال الحرب تجاوزت ١٦ مليار دولار، وهي تكلفة أعلى من المتوقع من الخسائر التي لحقت بالبنية التحتية المدنية والعسكرية لإيران بسبب القصف الأمريكي / الإسرائيلي المزدوج، والأدهى أن كل ما يحدث صب في صالح الروس كذلك، وهم الذين نالهم نصيب وافر من مكاسب تطورات الحرب وعائداتهم من الطاقة، ما يعزز حتماً من موقفهم في أوكرانيا.

هذا الوضع فرض على الأمريكيين إعادة صياغة رؤيتهم والانتقال إلى مستوى متقدم من الضغط الاقتصادي على إيران، وإعلان الحصار الشامل على الموانئ الإيرانية، ورغم أن ذلك حتماً قد زاد من المتاعب الاقتصادية على إيران، كنتيجة لتقلص عائدات النفط والغاز، والانتقال إلى القدرة التخزينية القصوى، واحتمال

”

**مكاسب الإيرانيين
تضاعفت مستفيدين من
التسهيلات الأمريكية
لزبائن النفط الإيراني
والصين والهند في
مقدمة ذلك**

“





تضرر آبار النفط جرّاء وقف التشغيل، إلا أنه لا الاقتصاد الأمريكي ولا الاقتصاد العالمي كان خارج سياق هذا الضغط، ما جعل مسار الصراع يبدو متجهاً إلى أي الأطراف الأكثر استجابة لهذا الضغط، وبخاصة مع تراجع مكاسب الصينيين والروس بعد الحصار، ما زاد من تعقيد المعادلة التي تضم كل هذه الأطراف، في الوقت الذي لم تحمل زيارة ترامب لبكين أي بوادر حقيقية عن وجود سياق معين من التفاهات لفك هذا التعقيد.

تايوان «القنبلة الموقوتة»:

منذ أمد ليس بالقريب كانت ومازالت تايوان أحد أهم الملفات العالقة في إطار العلاقات الصينية / الأمريكية، وقد زادت التطورات المتسارعة في توزيع وإعادة هندسة حدود النفوذ الجيو سياسي العالمي من أهمية هذا الملف، **الحيوي** بالنسبة للصين كونه الفاصل الضمني بين الصين كقوة كبرى وبين الصين كقطب عالمي مزاحم ولاحقاً مواز الموقع الأمريكي كقوة عظمى، **والمهم** بالنسبة للولايات المتحدة للحفاظ على موقعها المتفوق في النظام الدولي، وخلال قمة بكين الأخيرة وانطلاقاً من تسريبات الكثير من المصادر الرسمية والإعلامية فإن ملف تايوان كان حاضراً بقوة وإن لم يناقش بانفراد، فتايوان أولوية صينية لا يعلو عنها، كما حال إيران وباقي الملفات بالنسبة للولايات المتحدة، ورغم بعض الإحياءات الأمريكية في الأشهر الأخيرة وبخاصة بعد التدخل الأمريكي في فنزويلا قد أشارت لتراجع الرغبة الأمريكية في إمكانية الصدام من الصين في حال ما إذا أقدمت الأخيرة على الحل العسكري تجاه تايوان، ورغم الإحجام الأمريكي تحت قيادة دونالد ترامب على التهديد بالصدام المباشر في حال ما أقدمت الصين على الخيار العسكري واستعجلته، إلا أن الصين المتشعبة بروح «التأني الاستراتيجي» لا تبدي رغبة في استعجال ما تريده، إذا كان ذلك يقع ضمن صميم العقيدة الاستراتيجية الصينية خارج أطر الإدراك الاستراتيجي الظرفي، إلا أن نتائج الحرب الأمريكية على إيران وقبلها الحرب الروسية على أوكرانيا قد تزيدها تشبهاً بعقيدتها، بعيداً عما يديه الأمريكيون تجاه أي تحرك صيني محتمل، وهل هم جادون في موقفهم أم أنهم يريدون جذب الصين نحو فخ استراتيجي لاستنزافها في المستنقع التايواني، وبالتالي تكرار النموذج الروسي في أوكرانيا، والصين في هذا تفضّل الاحتواء والضم الناعم كبديل عن القوة الصلبة، بل إن الصين ترى في انخفاض حدة الخطاب الأمريكي تجاه هذا الملف ما هو إلا طعم لاستدراجها نحو تايوان، بذات النمط الذي استدرجت بموجبه روسيا نحو أوكرانيا، والذي أبان عن عجز روسي محدود في توفير ما يلزم من أدوات القوة الموازي والمترجم للرغبة الروسية في رفع نسق الصراع مع الغرب، وما يثبت هذا الإدراك الصيني هو أن الإدارة الأمريكية الراهنة لم تبد أي نية فعلية في تخفيض نسق عسكرة تايوان، ما يعمق من مستوى عدم اليقين الاستراتيجي تجاه هذا الملف.

”

**الإدارة الأمريكية الراهنة
لم تبد أي نية فعلية في
تخفيض نسق عسكرة
تايوان ما يعمق من
مستوى عدم اليقين
الاستراتيجي تجاه هذا
الملف**

“





المطلع على مخرجات الزيارتين، ضمن ما هو متاح من معلومات وما صاغته الكثير من وكالات الأنباء، وما ساقته عديد وسائل الإعلام سيدرك حجم التفاوت، تفاوت جسده بداية التباينات البروتوكولية التي صاحبت الزيارتين، وعكسه تباين مستوى الاستقبال الصيني لكل من ترامب وبوتين، إلا أن الأهم ضمن هذا التباين قد تجسّد في المخرجات الكلية بعيداً عن الأطر الرمزية، فالقمة الصينية / الأمريكية بدت للوهلة الأولى قمة للتفاوض وجس نبض حول الملفات العالقة، في حين أن نظيرتها الصينية / الروسية كانت أقرب لتكون قمة حسم، وهو ما تجسّد ضمنياً في كم وكيف ما تم توقيعه بين الجانب الصيني والروسي من اتفاقيات مستجل ما هو مطروح ضمن قطاعات الشراكة الواعدة بينهما، في حين خرجت القمة الأولى بتفاهات مرنة، غير دقيقة، ولا تحمل أي ضمانات، عنوانها الأبرز كيف نسمح بحيز من التعايش السلمي بين أكبر اقتصادين عالميين، وكيف نمنع سبل الصدام، وندراً تحول التنافس إلى صراع، ومنه فإنه وبمعايير الفشل والنجاح، فإن القمة الأمريكية / الصينية أقرب للفشل بقدر ما كانت القمة الصينية / الروسية أقرب للنجاح، ليبقى الثابت أن بكين سائرة بثبات لتثبيت موقعها إن لم يكن كقطب موازي فسيكون كبوصلة لإدارة التوازنات بين القوى الكبرى في عالم سائر للتعددية المرنة في النظام الدولي، وفي كل الأحوال فإن ما يحدث هو مسار ينقص من رصيد القوة العظمى الأمريكية المهيمنة، ويزيد من رصيد القوى الكبرى المنافسة والمقصد هنا هو الصين، ويوسع هامش المناورة أمام أخرى كروسيا التي كان المراد غربياً إخراجها من حرب أوكرانيا كقوة كبرى بتأثير إقليمي، والأهم من كل هذا حجم تأثير إعادة هندسة التوازنات بين القوى الكبرى على تصاعد تأثير قوى إقليمية لديها رغبة أثبتتها على الأرض في مواجهة القوة العظمى كإيران، في ضوء ما أثبتته حرب إيران وقبلها حرب أوكرانيا من «تراجع قدرة الحسم» لدى القوى الكبرى، رغم تفاوت القدرة في استخدام حدود القوة بين هذه الأخيرة، فما هو مؤكد أن الولايات المتحدة ما زالت تتمتع بالهامش الأكبر من القدرة على استخدام القوة، حتى لو كان خارج كل الأطر الشرعية، ولكن ليس بضمانات مطلقة على النجاح، ما يجعلنا حتماً نتنبأ بعصر جديد يسوده عدم اليقين الاستراتيجي، سمته عدم الاستئثار بالقدرة على الحسم، كمرحلة ضبابية عادة ما تسود مراحل التحول التي تمر بها بنية النظام الدولي.

”

ما يحدث هو مسار ينقص من رصيد القوة العظمى الأمريكية المهيمنة ويزيد من رصيد القوى الكبرى المنافسة والمقصد هنا هو الصين

“

Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel: +44-1223-760758
Fax: +44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع